III. أثر تطبيق الإدارة الإلكترونية على الإدارات العمومية (المرفق العمومي بصفة عامة) وموظفي الإدارة.

في ظل التطورات التكنولوجيا المتلاحقة في عالمنا اليوم، أصبح من الضروري لأي دولة أن تستثمر تلك التقنيات الخاصة بالمعلومات والاتصالات في تطوير المرفق العمومي، وهو ما يعني الاتجاه بشكل صريح نحو تبني نظام الإدارة الالكترونية، فالمؤسسات العمومية أو المرافق العمومية هي مشروعات تستهدف في الحقيقة تحقيق النفع العام،وتحتفظ الدولة صاحبة السلطة بالحق في إنشائها وإدارتها أو إلغائها إذا اقتضى الأمر. إن العلاقة بين الإدارة الإلكترونية والمؤسسات العمومية وموظفيها تشكل محوراً أساسياً في تطور الحكومات الحديثة. حيث تمثل الإدارة الإلكترونية استخدام التكنولوجيا الحديثة والأنظمة الرقمية لتحسين أداء الخدمات الحكومية وتبسيط الإجراءات الإدارية. ومع تبني هذه التقنيات، تغير دور الموظفين في المؤسسات العمومية، حيث يصبحون عناصر أساسية في تنفيذ وتطوير السياسات الرقمية وتحقيق الأهداف الإدارية. ومع ذلك، يتطلب التكيف مع الإدارة الإلكترونية من الموظفين تحسين مهاراتهم التقنية وتطوير قدراتهم في التواصل والتعاون عبر الأنظمة الرقمية. يجب أن تسعى الإدارة الإلكترونية والمؤسسات العمومية إلى بناء بيئة عمل تشجع على التعلم المستمر وتبادل المعرفة، وتعزيز التفاعل الإيجابي بين الموظفين والإدارة لضمان النجاح في تحقيق أهداف الخدمة العامة بفعالية وكفاءة عالية.

1.تأثير الإدارة الإلكترونية على المرفق العمومي.

اتفق جميع الباحثين والمنظرين في مجال الادارة بصفة عامة والادارة العمومية بصفة خاصة، على أنه يجب على المرفق العمومي أن يعمل بانتظام لتلبية احتياجات الأفراد، وقد استقر الفقه والقضاء الإداري خلال القرن العشرين على حصر المبادئ الأساسية التي تحكم سير المرفق العمومي في: دوام سير المرفق العام بانتظام واطراد، والمساواة في الانتفاع بخدمات المرفق العام، وكذا قابلية المرفق العام للتغير والتطور في أي وقت.

شهد العالم أواخر القرن العشرين تطورا هائلا في مجالي المعلومات والاتصالات حيث ظهرت أجهزة إلكترونية مختلفة تتميز بالسرعة والدقة في معالجة ونقل وتوزيع المعلومات انعكس على مختلف جوانب الحياة بما فيها علاقة الدولة بالأفراد، حيث أصبح لزاما عليها ضرورة مواكبة هذا التطور والاستفادة من مزاياه، وبدأت بتطبيقه في جميع الإدارات العمومية بهدف تحسين خدمات المرافق العامة

من خلال تبسيط إجراءات الحصول على خدمات هذه المرافق. بصورة الكترونية إذا كانت طبيعتها تسمح بذلك.

أولا: تأثير الإدارة الالكترونية على مبدأ دوام سير المرفق العام بانتظام واطراد

يقوم المرفق العام بتقديم خدمات أساسية للمواطنين يهدف من خلالها لإشباع المصلحة العامة. إلا أن هذا الإشباع يجب في اغلب الأحيان أن يكون دائما ومستمرا بدون أي انقطاع كما في حالة (العناية، الماء، الغاز، الكهرباء،...)من هذه الديمومة ينتج مبدأ الاستمرارية التي هي ليست قاعدة منصوصا عليها شكليا في نص قانوني ذي تطبيق عام. لقد كرس هذا المبدأ بصورة مباشرة أو غير مباشرة بواسطة عدد من الأحكام التشريعية أو التنظيمية، انطلق منها الاجتهاد ليعتبر أن المرافق العامة يجب أن تعمل بطريقة منتظمة ومستمرة، ويؤدي هذا المبدأ لالتزامات بالنسبة للإدارة ولأصحاب الامتياز وللمنتفعين.

يساعد نظام الإدارة الالكترونية للمرافق العامة على تأكيد ودعم مبدأ سير المرفق العام بانتظام واطراد حيث يؤكده بصورة اكبر من النظام التقليدي، فيمكن من خلاله للمواطن الحصول على الخدمات المرفقية في أي وقت شاء بمجرد الدخول على شبكة المعلومات إذا كانت الخدمة المطلوبة من الخدمات التي يمكن تلبيتها دون اشتراط وجود الموظف في العمل، حيث تقدم هذه الخدمات على مدار اليوم لمدة24 ساعة وهو ما يعني استمرارية المرفق العام في تقديم خدماته بشكل دائم ودون انقطاع.

وشمل تحسين الخدمات العمومية وتقريب الإدارة من المواطن جهاز العدالة في الجزائر حيث أصبح يمكن استخراج صحيفة السوابق العدلية رقم 3 وشهادة الجنسية عبر الانترنت، كما يمكن أيضا لأفراد الجالية في الخارج سحب صحيفة السوابق العدلية وشهادة الجنسية من الممثليات الدبلوماسية والقنصلية، تنفيذا لاتفاقية موقعة بين وزارتي العدل والشؤون الخارجية

كما يلاحظ أن استعمال أسلوب الإدارة الالكترونية ساهم في تعزيز الضمانات القانونية التي وضعت من طرف المشرع بهدف تحقيق استمرارية المرفق العام، فإذا كان يمكن من خلال الإدارة الالكترونية تقديم الخدمات دون تدخل من جانب الموظفين، فان حالات الإضراب عن تقديم الأعمال الإدارية تتقلص بشكل كبير لان الكثير من الخدمات يتم تقديمها آليا دون حاجة إلى الموظفين وبالتالي لا تتأثر بوجودهم، كما حالات الاستقالة أيضا تدخل ضمن هذه الفرضية كون الخدمات الإدارية تؤدى الكترونيا دون حاجة إلى تدخل العنصر البشري.

يؤدي تطبيق نظام الإدارة الالكترونية إلى التقليل من تأثير حالات الظروف الطارئة على المعاملات بين الإدارة والأفراد حيث يمكن للأفراد الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لإجراء هذه المعاملات في أي وقت.

يمكن القول أن أثر الإدارة الالكترونية على مبدأ سير المرفق العام بانتظام واطراد واضح حيث ساهمت بشكل كبير في القضاء على البيروقراطية و التعقيدات الإدارية وجعل المرفق العام يؤدي خدماته بلا انقطاع وبشكل لائق يساهم في تحقيق الرضا العام لدى جمهور المنتفعين بخدمات هذا المرفق.

ثانيا: أثر الإدارة الالكترونية في تأكيد مبدأ مساواة الأفراد أمام المرفق العام

ينحدر هذا المبدأ من مبدأ المساواة أمام القانون الذي نجده في اغلب الدساتير ، فالقانون بطبيعته يضع قواعد عامة ومجردة لا تراعى فيها الأشخاص بذاتها، ولهذا كان الجميع لديه سواء، ولما كانت المرافق العامة تنشا لفائدة الجميع فقد اقتضى هذا بالتبعية أن يتساوى لديها الأفراد. يبدوا هذا المبدأ الأكثر دقة والذي يأخذ صورة قاعدة حقيقية، لم تجر صياغته بهذه الصفة في نصا قانوني محدد لكنه يجد أصله البعيد في نص ذي طابع سياسي، هو إعلان حقوق الإنسان لعام 1789، حيث أن المساواة أمام المرفق العام ليست إلا النتيجة على المستوى الإداري لهذه الفكرة العامة المتمثلة بالمساواة أمام القانون، ويترتب على هذه القاعدة نتيجتان أساسيتان هما المساواة في الحقوق، والمساواة في الالتزامات.

إن تطبيق الإدارة الالكترونية في تسيير المرافق العامة يؤكد هذا المبدأ بشكل واضح لان تقديم الخدمات بالشكل الالكتروني يلغي فرضية التمييز بين الأفراد في الحصول على الخدمة بشكل نهائي لان الأفراد يجدون أنفسهم أمام أجهزة الكترونية يمكن لكل من يستطيع التعامل معها الحصول على الخدمة المطلوبة.

كما يساهم أيضا تطبيق الإدارة الالكترونية في إدارة المرافق العامة على القضاء على ظاهرة الرشوة المنتشرة بين موظفي الإدارات العمومية في ظل نظام الإدارة التقليدية، حيث لا تكون هناك معاملة مباشرة بين الأفراد طالبي الخدمة وموظفي الإدارة، فلا يكون هناك مجال لتقديم الرشوة بهدف الحصول على الخدمة أو تسريع الحصول عليها.

ثالثا: تأثير الادارة الالكترونية على مبدأ قابلية المرفق العام للتطوير والتغيير

يعد هذا المبدأ من المبادئ الأساسية التي تحكم المرافق العامة، ويسمى أيضا بمبدأ قابلية المرفق العام للتعديل والتكييف، ويعني أن المرفق العام يمكن أن يتغير ويجري تعديله حسب الضرورات

والمتغيرات المتصلة بالمصلحة العامة، وهذا المبدأ يرجع في أصله التاريخي إلى أحكام مجلس الدولة التي أقرت سلطة الإدارة في تعديل العقود الادارية.

يجب على المرفق العام أن يستجيب لبعض المتطلبات ويشبعها، إلا أن هذه المتطلبات تتطور بالضرورة، ولهذا فان على المرفق أن يلقى بعض التعديلات بهدف تلبية المتطلبات الجديدة، يقصد بمبدأ قابلية نظام المرافق العامة للتغيير أن للإدارة أن تتدخل في أي وقت لتعديل أو تغيير القواعد التي تحكم المرفق حتى تتفق وتتحقق المصلحة العامة عل أفضل وجه، وذلك لان الإدارة تعمل في تنظيمها للمرافق العامة على الوصول إلى تشغيلها بأكبر كفاءة ممكنة في ظل الظروف القائمة ؛ فإذا تغيرت هذه الظروف أو ظهرت للإدارة طريقة أفضل لزيادة كفاءة المرفق كان لها– ابتغاء تحقيق المصلحة العامة– إجراء ما ترى من تعديل في تنظيمه، دون أن يكون لأحد الاعتراض على ذلك سواء من المنتفعين بالمرفق أو من العاملين فيه.

إن التحول إلى نظام الإدارة الالكترونية في إدارة المرفق العام عن طريق تدعيم الإدارة بالأجهزة التكنولوجية وتأهيل موظفيها لمواكبة التطور ومستجدات التحول يعد استجابة حقيقية لتطبيق المبدأ، خاصة أن هذا التغير يزيد من مردود المرفق العام عن طريق تقديم عمل إداري بطريقة فعالة وسهلة، وهو ما يترتب عنه كفاءة إدارية في الانجاز مقابل اقتصاد في النفقات.

ما تجدر الإشارة إليه أن تطبيق مبدأ قابلية المرفق العام للتغيير والتعديل يسمح للإدارة بتغيير إدارة المرافق العامة من النظام التقليدي إلى النظام الالكتروني بصرف النظر عن الطريقة المتبعة في إدارته، غير أن حق الإدارة بهذا التغيير أو أي تغيير آخر مقيد بشرط يتعلق بحقوق المستفيدين من خدمات المرافق العامة، حيث يجب أن لا تؤثر أو تنتقص من حقوقهم بسبب التحول إلى النظام الالكتروني.